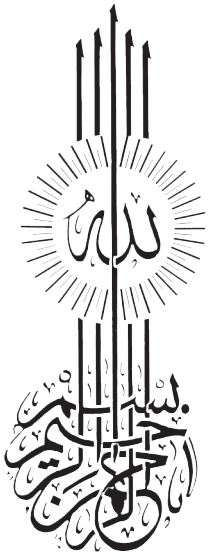
بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الإنسان

تأليف

مجموعة من المتخصصين
في العلوم الشرعية

الإصدار الخامس (١٤٤٢هـ)

ⓒ دار جامعة الملك سعود للنشر، ١٤٤٢هـ (٢٠٢٠م)

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مجموعة من المختصين في العلوم الشرعية.

حقوق الإنسان./ مجموعة من المختصين في العلوم الشرعية -ط٥.

- الرياض، ١٤٤٢هـ

١٦١ص، ١٧×٢٤سم

ردمك: ٥-٨٩٥-٥٠٧-٦٠٣-٩٧٨

١- الإسلام وحقوق الإنسان أ. العنوان

ديوي ٩, ٢٥٧ ١٤٤٢/١٦٨

رقم الإيداع: ١٤٤٢/١٦٨

ردمك: ٥-٨٩٥-٥٠٧-٦٠٣-٩٧٨

هذا الكتاب صادر عن دار جامعة الملك سعود للنشر، وقد تم تأليفه وتحكيمه من قبل مجموعة من المؤلفين المتخصصين وفق الضوابط المنهجية والعلمية.

وجميع حقوق النشر محفوظة. لا يسمح بإعادة نشر أي جزء من الكتاب بأي شكل وبأي وسيلة سواءً كانت إلكترونية أو آلية بما في ذلك التصوير أو الإدخال في أي نظام حفظ معلومات أو استعادتها بدون الحصول على موافقة كتابية من الدار.

نسعد بملحوظاتكم واقتراحاتكم عن الكتاب، ونعتني بدراستها

وللتواصل الإيميل الإلكتروني: vreaic@ksu.edu.sa

دار جامعة الملك سعود للنشر
KING SAUD UNIVERSITY PRESS

سلة متطلبات الجامعة
في الثقافة الإسلامية

حرصت حكومتنا الرشيدة على تعزيز القيم والمعارف الشرعية في مناهج التعليم على مختلف المستويات، وفي جميع المجالات، ففي التعليم الجامعي: **نصت المادة الحادية عشرة من وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على أنَّ: «الثقافة الإسلامية مادة أساسية في جميع سنوات التعليم العالي»**، مما يجلي بوضوح مدى عناية ولاة الأمر - حفظهم الله - في توجيه برامج التعليم العالي وربطها بالثقافة الإسلامية التي تقوم على أصول العقيدة الإسلامية، أحكام الشرع المطهر، وقيم الإسلام العليا، ومقاصده الراقية؛ واذا فإن من الواجب العناية بها، وتعلُّمها وتعلِيمها، ونشر قيمها وأحكامها، ومكافحة الثقافات المنحرفة والغالية التي تختلف عنها في المنهج والمسلك، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۚ﴾ (الأنعام: ١٥٣)، وقال في بيان صفة هذه الأمة: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ (البقرة:١٤٣).

وتنفيذا لهذه السياسة؛ **اعتنت وزارة التعليم منذ وقت مبكر؛ بتوجيه الجامعات لتضمين برامجها التعليمية في مرحلة البكالوريوس في جميع التخصصات بأربعة مقررات من الثقافة الإسلامية**، إذ أغلب البرامج يقدَّم في أربع سنوات دراسية على الأقل.

ورغبة في تعزيز جودة هذه المواد وتفعيل دورها العملي؛ كان «مشروع تطوير متطلبات الجامعة من مواد الثقافة الإسلامية» أول المشاريع الفائزة بالدعم في « برنامج تطوير الأقسام الأكاديمية في الجامعات» الذي طرحته الوزارة سنة ١٤٣٠هـ، وذلك بهدف إحداث نقلة نوعية في منظومة التعليم العالي، وضمان الجودة في مخرجاتها التعليمية ذات الأثر المباشر، بما يسهم في تهيئة البيئة الفاعلة.

ولعل من وسائل تطوير هذه المقررات؛ العناية بمجالاتها ومفرداتها ومحتواها؛ لذا حدُدِّت المجالات ومفرداتها بعناية، وذلك حسب ماتوصلت إليه الدراسات العلمية والميدانية للمشروع، والتي راعت احتياجات الطالب في الواقع المعاصر، وحاجة سوق العمل، أما المحتوى العلمي فقد وُضِعَت الضوابط المنهجية التي تحكمه ومنها: اعتماد ماجرى عليه العمل في الفتوى بالمملكة، وضبط النصوص القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية، والدِّقة في العزو، واعتماد المراجع الموثوقة، وتيسير الصياغة، والبُعد عن الألفاظ الغريبة والموهمة.

ونُقدِّر دعم وزارة التعليم لهذا المشروع وجعله ضمن برامجها التطويرية، كما نثمِّن جهد جامعة الملك سعود المشرفة على تنفيذ المشروع، والتي واصلت دعمه، ومتابعته، وتطويره، وتكليف اللِّجان التي ترعاه، لعشر سنوات متتالية، كما نشكر كل من أسهم في إعداد المحتوى ومراجعته وتحكيمه وتصميمه من أساتذة العلوم الشرعية واللغوية والتربوية وغيرها.

نسأل المولى عز وجل أن يبارك في هذا العمل، ويكتب له القبول، ويرزق القائمين عليه المثوبة والأجر، وأن يكون لهذه المقررات الأثر الطيِّب في توجيه طلابنا وطالباتنا بامتثالهم لأوامر دينهم العظيم، واقتفائهم منهج سلفهم الصالح، والتزامهم التوسط والاعتدال الذي هو مقتضى ما تقوم عليه سياسة بلادنا الحكيمة.

مُقَدِّمَة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فإن حقوق الإنسان من الموضوعات الأساسية في عالمنا المعاصر، إذ أصبحت مبدأ عالمياً يتفق على المطالبة به جميع الناس باختلاف أديانهم وثقافاتهم وأجناسهم، وأقيمت لأجله المؤتمرات والمعاهدات الدولية، وصار كلّ نظام يجتهد في إبراز ما لديه من جوانب إيجابية في حفظ حقوق الإنسان، وأصبح التفريط في حفظ حقوق الإنسان أو الاعتداء عليها أمراً منكراً، وجريمة عند الجميع، بل تجاوز ذلك فأصبح ثقافة سائدة يتلقَّاها الصغير والكبير بفضل انتشار التعليم ووسائل الإعلام واهتمام جميع الدول بها.

ولا يستغرب مثل هذا الاهتمام بحقوق الإنسان، فالإنسان هو اللبنة التي تقوم عليها الحياة، فالاهتمام به، والعناية بحقوقه ضمان لبناء مجتمع قويٍّ ومتماسك.

والعناية بحقّ الإنسان مما يشترك فيه الجميع؛ لأنه من الأمور الضرورية التي يدركها الإنسان بعقله وفطرته، غير أنّ ما يميّز المجتمع المسلم أنّ هناك مرجعية عليا هي الشريعة الإسلامية تكون حَكماً وفاصلاً في موضوع حقوق الإنسان، وتكون أيضاً، ضماناً لحفظ حقّه من أي اعتداء أو تفريط، وإذا كانت القوانين المعاصرة تجتهد في حفظ حق الإنسان فإنها تعتمد على مساحة تفكير محدودة، لا تتجاوز العقل والخبرة البشرية، بينما يزيد عليها المجتمع الإسلامي بالاعتماد على الوحي، الذي يُنشئ وعياً فردياً وجماعياً بأهمية صون تلك الحقوق.

وهذا المقرر يتناول (حقوق الإنسان) في الشريعة الإسلامية، ببيان خصائصها

وتفصيل أحكامها، مع الإشارة إلى موازنتها بما في القانون الدولي؛ لمعرفة ما يتميز به الإسلام، كما يعرض المقرر لجهود المملكة العربية السعودية في الحفاظ على حقوق الإنسان وفق مرجعية الكتاب والسنة التي شرفت المملكة بكونها مادة أساسية للنظام الأساسي للحكم[1].

❁ وحدات المقرر:

- الوحدة الأولى: مفهوم حقوق الإنسان وضماناتها ومصادرها.
- الوحدة الثانية: الاتفاقيات الدولية في حقوق الإنسان.
- الوحدة الثالثة: حق الحياة.
- الوحدة الرابعة: حق الحرية.
- الوحدة الخامسة: حق العدالة والمساواة.
- الوحدة السادسة: حقوق التملك، والعمل، والصحة.
- الوحدة السابعة: حق الزواج والحقوق الأسرية.
- الوحدة الثامنة: حقوق الطفل.
- الوحدة التاسعة: حقوق المرأة.
- الوحدة العاشرة: حقوق غير المسلمين في المجتمع المسلم.
- الوحدة الحادية عشرة: الحقوق الاجتماعية.
- الوحدة الثانية عشرة: حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.

❊ ❊ ❊

(١) المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية.